Secularism between its conditions of Correctness and Civilized Effects

Dr. Ibrahem Razuok*
Dr. Faris Alnadaf**
Ali Tobal Ali***

(Received 1 / 10 / 2023. Accepted 11 / 12 / 2023)

□ ABSTRACT □

Secularism is a cultural value produced by civilizational development. It is based on separating religion from the state and the state's neutrality towards various religions and ethnicities within society. Secularism encountered a relatively long historical process through which the importance of secularism was firmed—though misunderstood and attacked by some conservative groups-- being a viable solution to many problems that arose from the use of religion in politics. The application of secularism in managing the affairs of societies and states was positively reflected on the reality of human life and development in those states.

Adopting secularism in its correct form, which is necessarily identical with democracy and based on the principle of equal opportunities in managing the affaires of societies, helps to achieve an optimal use of human abilities and natural recourses, elevates human thought and the values of society, helps dispel illusions and myths and opens broad horizons for humanized development and civilizational advancement.

Keywords: secularism, religion, development, civilization, state, misunderstanding, neutrality, backwardness

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor, Department of Philosophy, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen. Lattakia. Syria.**
****Professor, Department of Philosophy, Faculty of Arts and Humanities,Damascus University.**
***** (P.H.D) student, Department of Philosophy, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen. Lattakia. Syria. Ali.tobalali@tishreen.edu.sy**

العلمانية بين شروط صحتها وتأثيراتها الحضارية

د. ابراهيم رزوق [*]
د. فارس النداف [**]
علي طوبال علي [***]

(تاريخ الإيداع 1 / 10 / 2023. قبل للنشر في 11 / 12 / 2023)

□ ملخّص □

إن العلمانية قيمة حضارية كبرى أنتجها التطور الحضاري تقوم على فصل الدين عن الدولة ، وحياد الدولة تجاه مختلف الأديان والإثنيات داخل المجتمع، وقد مرت العلمانية بسيرورة تاريخية طويلة نسبياً، وترسخت من خلالها أهمية العلمانية – رغم إساءة فهمها ومحاربتها من قبل بعض الفئات المحافظة– بوصفها حلاً ناجعاً لكثير من المشكلات التي نشأت عن توظيف الدين في السياسة؛ وقد انعكس تطبيق العلمانية في إدارة شؤون المجتمعات والدول إيجابياً واقع الحياة الإنسانية وواقع التنمية في تلك الدول.

واعتماد العلمانية بشكلها الصحيح المتماهي بالضرورة مع الديمقراطية والقائم على مبدأ تكافؤ الفرص في إدارة شؤون المجتمعات يساعد على تحقيق استخدام أمثل لطاقات الإنسان ولموارد الطبيعة، ويرتقي بالفكر الإنساني وبقيم المجتمع، ويساعد على تبديد الأوهام ونسف الخرافات، ويفتح آفاقاً رحبة أمام التنمية المؤنسنة والنهوض الحضاري.

الكلمات المفتاحية: علمانية، دين، تنمية، حضارة، دولة، سوء فهم، حياد، تخلف

حقوق النشر :مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

[*] **أستاذ ، قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.**
[**] **أستاذ ، قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق ، سورية.**
[***] **طالب دكتوراه ، قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.**

مقدمة:

يثير مصطلح العلمانية جدلاً واسعاً بين العامة من أبناء المجتمع وبين الدارسين والمهتمين بشؤون الفكر الاجتماعي والسياسي وخاصة في العالم العربي، وينطوي هذا الجدل على صراعات فكرية تتمظهر بأشكال مختلفة بين أنصار العلمانية ومعارضيها، ولكل فريق حججه المرتبطة بالخلفية الفكرية والإيديولوجية لمن ينتمون إلى هذا الفريق، ونعتقد أن هناك لبساً وسوء فهم –يرتبطان بظروف تاريخية وبمصالح إيديولوجية– يتسببان في بناء وتشكيل مواقف معادية للعلمانية، ومن الضروري أن يزال اللبس وأن تُصحح التصورات الخاطئة من أجل جودة الأفكار والتصورات والقيم، ومن أجل جودة الواقع المؤسس على تلك الأفكار والتصورات والقيم.

إشكالية البحث وأسئلته البحثية:

ماهي العلمانية؟ وماهي طبيعتها؟ كيف نشأت، وكيف تطورت؟ وما هي خصائصها الأساسية؟ هل هي عداء للدين أم هي فصل للدين عن الدولة؟ وهل هي نوع واحد أم هي أنواع تتفاوت ليونةُ أو حدة موقفها من الدين ومن ضرورة اعتماده في إدارة شؤون الحكم أو ضرورة فصله عن الدولة؟ ما تأثير العلمانية على تطور المعارف وعلى التنمية في المجتمع؟ ما علاقتها بالديمقراطية والعدالة؟ ما أهمية تطبيقها واعتمادها في إدارة شؤون هذه الدولة أو تلك؟ ماهي شروط صحة تطبيقها وماهي الأثار التي تترتب على غيابها عن إدارة شؤون هذه الدولة أو تلك؟ هذه الأسئلة بكل مضامينها وبكل أبعادها هي التي سيخوض فيها البحث في مسعى لتقديم ما يسهم في تصويب أخطاء الإنسان وتصويب وأنسنة مسارات التنمية الإنسانية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تعميق الوعي بمفهوم العلمانية، وإلى الإسهام بتصحيح أشكال التمثل الخاطئ لهذا المفهوم الذي يربطه بالإلحاد وبمعاداة الدين؛ من خلال التدقيق في أنماط الوعي السياسي وأشكال تمثل المفهوم، ومن خلال نقد المضامين التي تنطوي عليها أشكال الوعي المختلفة عبر السيرورة التاريخية، ونقد انعكاس أنماط الوعي تلك في الواقع الاجتماعي؛ ليصل إلى ما يحسّن شروط حياة الإنسان، ويصون كرامته، ويعزز إنسانيته، ويفتح آفاقاً رحبة أمام التنمية الشاملة والمستدامة بمختلف أبعادها ومتعلقاتها.

أهمية دراسة العلمانية:

إن لطريقة طرح العلمانية ولمستوى فهمها ولأشكال التعبير عنها علاقة وثيقة ليس فقط بالمخزون المعرفي لصاحب الطرح والفهم والتعبير، بل بالموقع الاجتماعي وبالانتماء الإيديولوجي له، ولكل ما أشرت إليه تأثير كبير على شكل أو طريقة قراءة الحاضر والماضي، وعلى تصورات الإنسان للمستقبل، وعلى طريقة مقاربتنا للعلاقات الدولية ولمشكلاتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى ما يترتب على تلك المقاربة من نتائج فكرية ومادية.

والأسئلة التي تتعلق بالعلمانية والإجابات التي تستدعيها تلقي بظلالها على كل حياتنا الاجتماعية وعينا ذلك أم لم نعه، إن لهذه الأسئلة التي تتعلق بالعلمانية وللإجابات التي تتعلق بها انعكاسات تستحق التدقيق والملاحظة على مؤسساتنا التعليمية وعلى مؤسساتنا الاقتصادية وعلى أشكال تواصلنا مع الآخر المشابه ومع الآخر المختلف.

ولطبيعة فهمنا لقضية العلمانية علاقة وثيقة بقدرتنا على ممارسة وتطوير التفكير النقدي والفلسفي، وبقدرتنا على مواجهة التحديات وحل المشكلات المختلفة التي تفرزها السيرورة التاريخية؛ وللعلمانية المستوفية لشروط الصحة

والسلامة دور مهم في التصدي للتطرف ودور في محاربة الجمود ولها دور في تهيئة المناخات لتخصيب الفكر وتطويره.

إن الافتقار إلى الجرأة والهروب من مواجهة مشكلاتنا الفكرية والواقعية يفاقم تلك المشكلات ويضاعف تأثيراتها السلبية، ويفسح في المجال أمام بزوغ ونمو الكثير من الزيف والتضليل المعاديين لقيم الحق ولكرامة وإنسانية الإنسان.

منهج البحث:

لقد اعتمد هذا البحث منهجاً جدلياً تاريخياً ومنهجاً تحليلياً نقدياً، فقد تتبع نشأة وتطور مفهوم العلمانية في سياق تاريخي جدلي يبدأ من ارهاصاتها في العصور الوسطى الأوربية مروراً بعصر النهضة الأوربية وصولاً إلى الحداثة والتنوير وما بعد التنوير؛ حيث تم نقد وتحليل المواقف والأطاريح ذات الصلة بالعلمانية وفهمها فهماً جدلياً يوضح شروط نشأتها وتحولاتها، ونضجها وتطورها ، ويوضح الأبعاد المختلفة للأطاريح العلمانية ولأشكال الإدارة العلمانية، كما قارنا بين المجتمعات التي تُدار شؤونها بالاستناد إلى العلمانية والمجتمعات التي تفتقر إلى الإدارة العلمانية لشؤونها لنصل إلى إدراك أهمية العلمانية وتأثيرها الإيجابي الكبير على تفتح المواهب وعلى مسارات التنمية في المجتمع، ولنتمكن من فهم التأثيرات السلبية والمخاطر الكبيرة التي تترتب على غياب العلمانية عن هذا المجتمع أو ذاك.

مناقشة وإضاءات نقدية:

العلمانية هي مصطلح اجتماعي سياسي، وقيمة حداثية كبرى تعني فصل الدين عن الدولة وليس العداء للدين كما يصورها مناهضو العلمانية، وهي بوصفها كذلك نتاج مسار تطوري تاريخي بدأت ارهاصاته مع اكتشاف عيوب ومخاطر هيمنة الدين على الحياة السياسية والاجتماعية في عصر النهضة الأوربية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين؛ ورغم تراكم الخبرات المتعلقة بوعي هذا الخطر، ورغم تراكم الرؤى والأفكار التي تؤكد ضرورة فصل الدين عن الدولة فإن مصطلح العلمانية لم يُعرف قبل منتصف القرن التاسع عشر عندما أطلقه جورج هوليك للتمييز بين الموقف الربوبي والموقف الإلحادي.

وإذا عرّفنا العلمانية بأنها فصل للدين عن الدولة (وهذا صحيح) ، فإن العلمانية «شيء أعمق من القول بفصل الدين عن الدولة أو بمنع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء»[1] لذا يجب ألا نقف عند حدود هذا التعريف التبسيطي(فصل الدين عن الدولة)، وبرأينا العلمانية هي قيمة حضارية حداثية أنتجها فكر فلسفي، وتجارب إنسانية أكدت فائدتها وجدواها، وهي قيمة مؤسسة لقيم أخرى تنطوي على «موقف شامل ومتماسك من طبيعة الدين، وطبيعة العقل وطبيعة القيم السياسية»[2] ومن خلال هذا الموقف الشامل ومن خلال مرتسماته في الواقع يُفسح في المجال أمام تحقيق استخدام أمثل لطاقات الإنسان ولموارد الطبيعة.

وقد ارتبطت سيرورة تشكل المفهوم بسلسلة من الأحداث التي أكدت أهمية وضرورة إدارة المجتمعات بالاستناد إلى مضامينه، فمحاكم التفتيش في أوربا العصور الوسطى وتدخل الكنيسة في إدارة شؤون المجتمع، وما ترتب على ذلك من ركود وتخلف من الأمور التي دفعت لإيجاد صيغة حضارية لفصل الدين عن الدولة، وقد عززت الحروب الدينية التي شهدتها أوربا والتي أريقت فيها الدماء، واستنزفت الطاقات الإيمانَ بضرورة إبداع قيمة حضارية يؤسس عليها السلوك السياسي والاجتماعي، وتُدار المجتمعات بالاستناد إلى مضامينها وتوصياتها فكانت العلمانية.

---

[1] – ضاهر، عادل، الأسس الفلسفية للعلمانية، دار الساقي، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، 1998،ص6.

[2] – ضاهر، عادل، الأسس الفلسفية للعلمانية، دار الساقي، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، 1998،ص6.

والعلمانية تشغل حيزاً مهماً من تفكير الكثرين من أبناء منطقتنا المشتغلين بقضايا الإنسان المعاصر، وبمشكلاته الاجتماعية والسياسية والتنموية، وقد يكون بين هؤلاء من هو مع ومن هو ضد العلمانية انطلاقاً من رؤى ومواقف إيديولوجية، وتصورات مختلفة للعلمانية، لذا فإننا نعتبر أن توضيح هذا المفهوم وإزالة اللبس والغموض والتشويه الذي يكتنفه مطلب ضروري واستجابة حضارية لمتطلبات التقدم التاريخي.

إن العلمانية مكسب حضاري إنساني وليست شيئاً يخص أوربا وحدها– وهي المنطقة التي نشأت ونضجت فيها العلمانية– «فالعلمنة هي أولاً وقبل كل شيء إحدى مكتسبات وفتوحات الروح البشرية»[3].

والعلمانية جديرة بأن تتبنى وتعتمد في إدارة شؤون مختلف الدول والمجتمعات بعد تكييفها وتوطينها وإعادة إنتاجها في تلك الدول والمجتمعات؛ وقد أكد أركون في أكثر من سياق على أهمية العلمانية وربطها بالحقيقة وبالسعي لامتلاك الحقيقة وبإمكانية امتلاكها، يقول أركون : «إن العلمنة بالنسبة لي، هي موقف للروح وهي تناضل من أجل امتلاك الحقيقة أو التوصل إلى الحقيقة»[4]

فالعلمانية قيمة حضارية أنضجها العقل الإنساني والتجربة الإنسانية، واستطاعت هذه القيمة التي خضعت للتطوير والتعديل عندما ربطت على نحو صحيح بالديمقراطية أن تثبت نجاعة متميزة في حل المشكلات الاجتماعية وفي التأسيس للنهوض الحضاري، وهذا ما رفعها من المحلية إلى العالمية، وجعل منها قيمة حضارية إنسانية عالمية، ومثلاً أعلى يطمح الكثيرون من فرسان الفكر ومن أصحاب المشاريع النهضوية إلى توظيفها، وإعادة إنتاجها في مجتمعاتهم لتقوم بدور حضاري تنموي شبيه بالدور الذي قامت به في أوربا الغربية.

وإذا كانت العلمانية قيمة أنتجها تطور المجتمع الغربي في أوربا، فإنها قد تخطت المحلية وارتقت إلى مستوى العالمية وأصبح من المفيد اعتمادها إطاراً لتنظيم العلاقات الإنسانية في مختلف المجتمعات من أجل توفير الكثير من الطاقات، ومن أجل تحقيق المزيد من التنمية.

إن العلمانية قيمة إنسانية حداثية تنطوي على تمرد على الجمود القروسطي، وعلى كل أشكال توظيف الدين لخدمة مصالح سياسية وفئوية ضيقة أو واسعة على حساب كرامة وإنسانية الإنسان، وقد أصبحت العلمانية بشكلها الصحيح وبتآزرها مع الديمقراطية أداة للتحرر من الجهل والأوهام، ومن الظلم والاضطهاد والاستغلال، وضمانة للمساواة في الحقوق والواجبات، ومنطلقاً راسخاً لتحقيق التنمية الشاملة ولاضطراد النهوض الحضاري.

وتوفر العلمانية بشكلها الصحيح وبتآزرها مع الديمقراطية مناخات لإطلاق الطاقات الإبداعية، ولإنجاح الحوارات الفكرية بين المختلفين، وفرصاً لبناء وتطوير وإعادة إنتاج قوانين حضارية عادلة وراقية تحترم إنسانية الإنسان، وتستجيب لمتطلبات النهوض الحضاري والتقدم التاريخي.

ضرورة العلمانية ومخاطر توظيف الدين في السياسية:

إن نهوض المجتمعات وتطورها المتواصل يحتاج دائماً إلى مراجعات نقدية للقيم وللتقاليد التي تحكم السلوك، ويحتاج إلى نقد فلسفي للمسلمات على نحو يساعد على تصويب الأخطاء وتصحيح المسارات، وتحسين الأداء وتجويده؛ وهذا الفعل النقدي المؤسس للنهوض لا يمكن أن يتم ولا يمكن أن يأخذ كامل أبعاده في ظل أنظمة سياسية توظف الدين في

[3] – أركون ، محمد، العلمنة والدين – الإسلام المسيحية الغرب ، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، طبعة ثالثة، 2006، ص9.

[4] – أركون ، محمد، العلمنة والدين – الإسلام المسيحية الغرب ، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، طبعة ثالثة، 2006، ص7.

السياسة وتستند في سياستها وإدارتها للمجتمع على نصوص و قراءات تغلفها بالقداسة لتعزيز شرعيتها ولحمايتها من النقد، والعلمانية هي الحل الأمثل والدواء الأكثر نجاعة لمواجهة المشكلات التي تنشأ عن أمثال هذه الممارسات.

لقد اضطلع الدين الذي تم توظيفه في السياسة في أوربا العصر الوسيط بدور سلبي في حياة الأفراد والجماعات، وقد أدى فهم هذا الدور وفهم أخطار تأثيراته إلى تراكم آراء وأطاريح فكرية أدت في النهاية إلى إنضاج الرؤى العلمانية وإلى انتصارها وإدارة المجتمعات الأوربية انطلاقاً منها وبالاستناد إليها.

ومن ضمن الآراء المهمة التي تنطوي على فهم عميق للدور السلبي الذي يمكن أن يلعبه الدين الموظف سياسياً في حياة الإنسان ما قاله الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط : «إن الدين لا يساهم إلا بالقدر الضئيل في تحسين الإنسان وإصلاحه»[5] ويمكن اعتبار قول كانط هذا شكلاً من أشكال الدفاع عن العلمانية وعن أهمية إدارة شؤون المجتمع بالاستناد إلى ما توصي به من ضرورة فصل الدين عن السياسة.

العلمانية قيمة حضارية كبرى تدفع إن فهمت فهماً صحيحاً ، وإن طبقت تطبيقاً صحيحاً إلى صيانة وتعزيز كرامة وحرية الإنسان، والعلمانية حسبما يرى غي هارشير «تحيل بالدرجة الأولى إلى مفهوم سياسي فالدولة العلمانية بالمعنى الأكثر شمولاً للتعبير لا تمنح امتيازاً لأية ملة وبشكل أعم لأي تصور محدد للحياة الصالحة في الوقت الذي تكفل فيه حرية التعبير عن كل منهما ضمن حدود معينة»[6] وفي هذا ما يساعد على استنهاض الطاقات وما يوفر المتطلبات الأساسية للتنمية والنهوض الحضاري.

إن واحداً من أكبر الأخطار التي تهدد أمن المجتمعات وتعيق التنمية فيها هو توظيف الدين لخدمة أغراض سياسية وفئوية، ولقد كان لتوظيف الدين في السياسة عبر التاريخ تأثيرات سلبية على حياة الأفراد والجماعات، وعلى عمليات التنمية والنهوض، فحيث استخدم الدين لبسط النفوذ ولتعزيز الهيمنة على المجتمع انكمشت العقول وتراجع أداء الإنسان، وعاشت المجتمعات حالات من الركود المقيت، وقد أدرك ول ديورانت مخاطر توظيف الدين في السياسة وتأثيراته السلبية على حياة الناس ولاحظ كيف «ظلت محاكم التفتيش تنشر الرعب والكآبة»[7] وقد كانت تلك المحاكم تتسلح بفكرة المقدس في اكتساب شرعيتها، وفي إطلاق أحكامها، وكانت هذه الفكرة في ظل التخلف القروسطي في أوربا تحمي نفسها وسدنتها والمستفيدين منها من النقد الذي قد يؤسس لإلغاء امتيازات التحالف القروسطي الحاكم.

وطالما أدى توظيف فكرة القداسة في محاكم التفتيش إلى خلق حالة من الرعب وإلى تعطيل العقول وخنق الأفكار قبيل ولادتها، وقد أسهم هذا الأمر في تكريس الركود وفي إعاقة التجديد والتطوير، وطالما أفضى توظيف الدين لأغراض سياسية إلى أزمات وحروب أفقرت الإنسانية واستنزفت الكثير من طاقاتها في أزمنة مختلفة وأماكن مختلفة من العالم، وقد بين ول ديورانت –بامتعاض شديد– في سياق دراسته لمسارات تطور الحضارة الإنسانية كيف «بدأ الدين الذي اتخذت ألوانه ذرائع كاذبة لحروب كثيرة يعاني من تسخيره في السياسة»[8]

---

[5] – كانط، ايمانويل، الدين في حدود مجرد العقل، ترجمة فتحي المسكيني، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012،ص312.

[6] – هارشير، غي، العلمانية، ترجمة رشا صباغ، دار المدى، دمشق، 2005،ص6-7.

[7] – ديورانت، ول وايريل، قصة الحضارة الجزء الثاني من المجلد السابع، ترجمة فؤاد أندراوس، دار الجيل، بيروت لبنان، 1988،ص336.

[8] – ديورانت، ول وايريل، قصة الحضارة، الجزء الثاني من المجلد السابع، ترجمة فؤاد أندراوس، دار الجيل، بيروت لبنان، 1988،ص261.

إن القدرة على نقد المسلمات مطلب ضروري لتطور الفكر ولتحقيق النهوض، والعقل بغير الأطر والضمانات العلمانية الديمقراطية لن يستطيع ممارسة هذه الوظيفة الأساسية بنجاح، ولن يستطيع الاضطلاع كما يجب بدوره التاريخي في تغيير شروط الواقع وفي التأسيس للنهوض الحضاري.

والفكر بغير العمق الفلسفي وبغير القدرة على نقد المسلمات سيجتر ذاته وسيعيد إنتاج قوالب ونماذج قديمة في الفكر وفي العلاقات الإنسانية، ولن يكون قادراً على تطوير ذاته وعلى تطوير الواقع.

التباسات مفهوم العلمانية والخلافات حوله:

لقد حُمّل مفهوم العلمانية مضامين مختلفة واستخدم سلاحاً في الصراعات الإيديولوجية بين فرقاء يمثلون توجهات مختلفة في منطقتنا، وهناك من ربط العلمانية بالكفر والزندقة والإلحاد، وهذا موقف إيديولوجي يعكس المصالح الإيديولوجية لفريق محافظ يمثل توجهاً يوظف الدين لخدمة مواقف ومصالح سياسية لفئات محددة ، أو يريد أن يرسم مشاريع يستخدم الدين من خلالها سلاحاً في الصراع السياسي والإيديولوجي.

إن العلمانية بفهمها الصحيح تهيء الفرص لإماطة اللثام عن كثير من الأقنعة الخادعة التي ظهرت وتركت تأثيرات سلبية في ظل هيمنة فئة على المجتمع باستخدام الدين وتوظيفه لخدمة أغراضها، والعلمانية بشكلها الصحيح ليست ضد الدين، وإنما هي ضد الاتجار بالدين، وضد التوظيف السياسي للدين، وضد استعباد الإنسان وقهره والإساءة لكرامته وسلبه حقوقه باسم الدين.

إن العلمانية بشكلها الصحيح هي أكثر رقياً من أن تكفر أحداً أو تضطهده بسبب آرائه ومعتقداته، بل إنها تعطي لكل الآراء والمعتقدات فرصاً متكافئة للتعبير عن ذاتها ولإثبات صحتها، وتخلق كل ما يحول بين الإنسان وبين أن يقهر ويُضطهد.

والعلمانية بشكلها الصحيح تستطيع أن تحقق أشكالاً راقية من العدالة داخل المجتمعات، وتستطيع أن تحافظ على وحدة هذه المجتمعات، وأن تعزز على نحو خلاق التواصل الاجتماعي داخل المجتمعات التي تدار طبقاً لها وطبقاً للقيم المرتبطة بها والمتفرعة عنها.

والعلمانية إن أحسن فهمها وتطبيقها تستطيع أن تضمن تحرير الإنسان من الاضطهاد باسم الدين وأن تضمن حقه في حرية الاعتقاد وفي حرية التعبير، وهي بطبيعتها وبما تفضي إليه تؤسس لتحرير الإنسان من التخلف الذي تعاني منه المجتمعات التي تفتقر إلى العلمانية؛ إنها توفر باستمرار المناخات المناسبة لإنتاج وتطوير المعارف والعلوم، وتلعب دوراً مهماً في تطويق وإقصاء وتبديد الجهل والخرافات ، وفي تحرير الإنسان من التأثيرات السلبية للجهل والخرافات.

العلمانية بفهمها الصحيح وبتطبيقها الصحيح لا تحارب الأديان، بل تحترم جميع الأديان والمعتقدات، وتضع نفسها على مسافة واحدة من كل هذه الأديان والمعتقدات، وتصون حقوق مريدي هذه الأديان ومعتنقيها في ممارسة شعائرهم وفي التعبير عن ذواتهم دون المساس بحقوق أصحاب الأديان والمعتقدات الأخرى.

لقد كان جون لوك بأفكاره ورؤاه واحداً من أبرز منظري العلمانية المدافعين عن فصل الدين عن الدولة قبل ولادة المصطلح وانتشاره، وقد كان مؤمناً وليس ملحداً كما يعتقد، وقد كانت له آراء مناهضة للإلحاد إذ رأى أن «إنكار الله حتى ولو كان بالفكر فقط يفكك جميع الأشياء»[9]، ورغم مناداة جون لوك بالتسامح فقد تحفظ على التسامح مع الملحدين

[9] – **لوك، جون، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1997،ص57.**

فها هو يقول: «لا يمكن التسامح على الإطلاق مع الذين ينكرون وجود الله»[10] وفي هذا الموقف من لوك دحض لحديث مناهضي العلمانية على أنها مجرد إلحاد، كما ينطوي هذا الموقف حسبما نرى على افتقار إلى نضج في مسألة العلمانية تم استدراكه وتجاوزه في مراحل لاحقة، ورغم نقدنا لجون لوك الذي ارتبط فكره بنمو البرجوازية تأثراً وتأثيراً ، إذ نظر للتسامح مع المنشقين عن الكنيسة البروتستانتية المرتبطة بمصالح البرجوازية من موقع إيديولوجي ؛ فإننا نثمن عالياً رفضه أن يتم «تغيير الحقوق المدنية أو انتهاكها اعتماداً على أسباب دينية»[11]

وفي موقف أكثر نضجاً وصواباً من قضية العلمانية نرى أنه في الدولة العلمانية المستوفية لشروط الصحة والسلامة «تمتنع السلطة السياسية مطلقاً عن التصريح بأي موقف إيماني أو غير إيماني، وهذا يعني إقصاء أي دين رسمي حتى ولو كان مدنياً»[12] فالحياد إزاء انتماءات المواطنين ومعتقداتهم الدينية ميزة أساسية من ميزات العلمانية بشكلها الصحيح

إن من يقرأ العلمانية بوصفها قيمة حضارية تتآزر مع الديمقراطية وتُعتمد لفصل الدين عن الدولة أو لتحقيق حياد الدولة ومؤسساتها إزاء القضايا الدينية ووقوفها على مسافة واحدة من كل المذاهب والطوائف؛ يحمل شحنة إيديولوجية تقدمية ورؤى حداثية يُدافع من خلالها عن كرامة وإنسانية الإنسان، ويتوخى من خلال العلمانية المتآزرة مع الديمقراطية توفير أطر تنظيمية ومرتكزات للتنمية تؤسس لنهوض المجتمعات وتقدمها.

مسار تطور العلمانية فكراً وممارسة:

إن اضطهاد المؤسسة الدينية لكثير من العلماء في التاريخ الأوربي، وفي غيره من تواريخ العالم خلق حالات من الخوف، وخنق الكثير من الأفكار الإبداعية في أذهان أصحابها، وحال دون التعبير عنها، ودون استفادة المجتمعات الإنسانية منها ومما يمكن أن يبنى عليها أو يشتق منها من أفكار وإنجازات، ويمكن أن نقول بثقة : إنه كلما قويت سلطة رجال الدين وتجاوزت حدودها أو استثمرت سياسياً تراجعت العقول وتراجعت الإبداعات، وتدهورت المجتمعات.

فإطلاق طاقات العقل وتهيئة فرص الإبداع وتحقيق نهوض حضاري متواصل أمور لا يمكن أن تتم في ظل الدغمائيات التي يصنعها ويقويها توظيف الدين في السياسة، والتفكير الحر الذي يجدد نفسه ويجدد بيئته، ويحدث فوارق نوعية ومعالم مفصلية في سيرورة التطور الحضاري لا يمكن أن يتبلور ولا يمكن أن يعمل في ظل الخوف من التكفير الذي تحمله وتلوح به وتمارسه سلطة رجال الدين.

وسلطة رجال الدين في التاريخ هي في الغالب الأعم سلطة تحارب العقل والعلم وتحارب الحرية وتحارب الإبداع والفن الأصيل، وتحارب كل تطور وتجديد يضعفها أو يقلل من شأنها.

ومشكلة المجتمعات مع رجال الدين ليست إدلاء رجال الدين بآرائهم، بل هي السعي لفرض هذه الآراء باعتبارها مقدساً وباعتبارها جوهر الدين على نحو يجعل تجاوزها أو الخروج عليها فعلاً منكراً يستوجب التكفير، وما يجب أن يتبعه من إقامة حدود التفكير.

وفي سيرورة التاريخ تشظت معتقدات دينية، ونشأت معتقدات جديدة، وكان كل معتقد ديني بارتباطه بفكرة المقدس –بحكم طبيعته– ينطوي على قيم تعصبية مطلقة تعارض ما تنطوي عليه المعتقدات السابقة، وتخطّئ أصحابها

---

[10] – **لوك، جون، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1997،ص57.**

[11] – **لوك، جون، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1997،ص47.**

[12] – **كنسلر، كاترين، ما العلمانية؟ ، ترجمة محمد الزناتي وجيوم ديغو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017،ص21.**

و «مع تعدد الحقائق المطلقة في علوم العقائد للأديان الأخرى دخلت الأديان في صراع مع بعضها البعض»[13] واتخذت هذه الصراعات أشكالاً مختلفة اتصف الكثير منها بالعنف والدموية، واستنزفت من خلالها طاقات وإمكانات كان من المفترض أن توظف لخدمة الإنسان في بناء وتطوير مشاريعه التنموية.

فكانت العلمانية فكراً وممارسة قيمة حضارية وتنموية كبرى جاءت لتسهم في حل الصراعات، وفي التأسيس لأشكال راقية من التسامح تتجاوز ما قد ينطوي عليه من نظرة استعلائية ضمن أطر علمانية ديمقراطية تفسح في المجال أمام نمو إمكانات ومواهب الأفراد، وتوظيفها توظيفاً إنسانياً، وأمام تحقيق استخدام أمثل لإمكانات الأفراد ولموارد الطبيعة.

وقد جاء انتصار العلمانية في أوربا انتصاراً للعقلانية وللعدالة ولكرامة وإنسانية الإنسان، وإن اكتنف هذا الانتصار أحياناً إخفاقات وهنات وممارسات خاطئة تسيئ للرشد والعدالة ولكرامة وإنسانية الإنسان فإن هذا لا يغير من كون العلمانية قيمة حضارية كبرى تساعد عندما تطبق بشكلها الصحيح على إثراء العدالة وعلى ضمان حقوق وكرامة وإنسانية الإنسان.

لقد كان لجون لوك من خلال كتابيه(رسالة في التسامح) و(في الحكم المدني) إسهامات مهمة في إنضاج الرؤى العلمانية وتبريرها والدفاع عنها وعن ضرورة الاعتماد عليها في إدارة شؤون الدول فقد أكد لوك إنه «ينبغي التمييز بدقة ووضوح بين مهام الحاكم المدني وبين الدين، وتأسيس الحدود الفاصلة بينهما»[14] ففصل الدين عن الدولة في الفكر والممارسة مطلب حضاري ضروري للتنمية يؤسس لتعزيز وتطوير إمكانات الأفراد داخل المجتمع ويؤسس لاضطراد الإنجازات الحضارية وتناميها؛ وبموجب صيغة فصل الدين عن الدولة تختص الدولة بشؤون الإنسان في العالم الأرضي وتختص الكنيسة بشؤون العالم الأخروي؛ لقد دافع لوك عن فكرة فصل الدين عن الدولة لكنه لم يكن ضد الدين، وحاول أن يقدم توليفة تصون حقوق الدين، وتضمن للبرجوازية الصاعدة التي كان منظراً لها تأمين متطلبات استمرارها ونموها، وها نحن نراه يدافع عن الحرية بمعناها البرجوازي وعن الدين –بفهم حضاري خاص للدين– في آن معاً إذ يقول: «إن الغاية من أي دين هي إرضاء الله وإن الحرية ضرورية لتحقيق هذه الغاية»[15]

ومن الواضح أن الإدارة العلمانية الديمقراطية المستوفية لشروط الصحة والسلامة لشؤون الدولة والمجتمع تزداد شعبية وتقديراً ليس بسبب نجاعتها في مجال التنمية والإنتاج فقط، بل لأنها تحترم الحرية الإنسانية، وتفسح لها في المجال لتعبر عن نفسها ليرتقي أصحابها، ويرتقي المجتمع بمفاعيل هذا التعبير، ومن المفيد أن نذكر بتأكيد جون ديوي بأن : «محبة الحرية صفة أصيلة في الإنسان»[16] ونؤكد إضافة لما قاله جون ديوي أن ممارسة الحرية على نحو صحيح هي أهم ما يؤسس لسمو ورفعة الإنسان ولغزارة ‘نتاجه ولجودة شروط حياته، وجودة منتجاته الحضارية.

معارضة العلمانية ودلالاتها:

إن شكل وحدة محاربة العلمانية والفكر العلماني في المجتمعات العربية من الأمور التي تعكس عمق تخلف المجتمعات العربية وتؤكد الحاجة الماسة لإعادة النظر في أنساق القيم الثقافية في هذه المجتمعات على نحو يؤسس لإحداث قطائع مع كل ما ينتج ويكرس الأوثان التي تكبل العقل العربي وتعيق تطوره.

---

[13] – وهبة، مراد، الأصولية والعلمانية، دار الثقافة، القاهرة، 1995،ص18.

[14] – لوك، جون، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1997،ص23.

[15] – لوك، جون، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1997،ص44.

[16] – ديوي، جون، الحرية والثقافة،، ترجمة مرسي أمين قنديل، مطبعة التحرير، د.ت،ص7.

وتعتبر مساعي وعمليات تكفير القائلين بالعلمانية والمدافعين عنها من مظاهر تخلف وتراجع المجتمعات واعتلال وانحطاط منظوماتها القيمية، كما تعتبر كل حالة من حالات تكفير أي مدافع عن العلمانية جريمة بحق الوطن وبحق الإنسانية وبحق الأديان، وخطراً داهماً يهدد أمن المجتمعات واستقرارها.

إن العداء للعلمانية في العالم العربي مرتبط بالفهم الخاطئ للدين وبالهوس الديني المرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى شيوع وانتشار الأمية بشكليها الأبجدي والثقافي في عالمنا العربي، ومرتبط أيضاً بمخلفات وتأثيرات الاستبداد الموروث من عصور الانحطاط وصولاً إلى عصرنا الراهن.

العلمانية والإنسانية والمواطنة:

العلمانية ليست تحقيراً ولا إنكاراً للدين ولا للمتدينين، بل هي احترام لإنسانية الإنسان وضمان لحق الجميع في الاعتقاد وفي الاختلاف، وفي التعبير الحضاري عن هذا الاختلاف، وفكرة المواطنة هي فكرة أساسية في الدولة العلمانية وفي تشريعاتها التي توصف بأنها تشريعات إنسانية لا دينية، إنها تنظر إلى كل أبناء البلد على أنهم مواطنون قبل كل شيء والمواطنة تعني مساواة جميع المواطنين داخل الدولة العلمانية في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس والانتماء الديني أو الإيديولوجي، وعن الثروة والمولد، والمواطنة تعني ضمن ما تعني إعطاء فرص متكافئة لجميع المواطنين للتعبير عن ذواتهم ولتحقيق النجاحات والمشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

والعلمانية بوصفها قيمة سياسية تعتمد في إدارة شؤون الدول والمجتمعات تعلي من شأن الإنسان وتنصره ليس على الدين، وإنما على كل أشكال استغلال الدين، وعلى كل أشكال الاتجار بالدين وتوظيفه لخدمة مصالح إيديولوجية فئوية على حساب الإنسان والمجتمع.

فالعلمانية المستوفية لشروط الصحة، والسلامة تنطوي بالضرورة على فكرة إكبار الإنسان من خلال فكرة إكبار الحرية الإنسانية، واعتماد الأسس التي تضمن حسن تعبيرها عن ذاتها بوصفها ماهية للإنسان، وحقاً من حقوقه، ومنطلقاً لارتقائه في آن معاً، ففي ظل العلمانية يُحمى حق الاختلاف ويُصان، و « دولة العلمانية تضمن حرية غير المؤمن قبلياً حتى لو أنه الوحيد، وحتى لو أن الجميع لهم نفس الدين الواحد»[17]

ولحرية التفكير، وللحرية في التعبير التي تنطوي عليها العلمانية، وتعمل على توفيرها دور كبير في تعزيز، وتصويب التفكير، وفي بناء وتطوير الحقائق، وفي التأسيس للإنجازات الكبرى، ومن المفيد أن نشير إلى «أن الحقائق الواضحة التي نعيشها في هذا العصر إنما وصلت إلينا بمركب الحرية الفكرية السابق»[18].

وفي إطار النظام العلماني المستوفي لشروط الصحة، والسلامة تصان الحريات، وتتعايش، وتنتظم وفقاً لقواعد تهيئ الفرص لتحقيق استخدام أمثل لتلك الحريات، ولما يتمخض عنها، من أفكار، ورؤى بعيداً عن تسلط، وإملاءات أية سلطة دينية ف«العلمانية تفترض قاعدة توضح شروط إمكانية تعايش الحريات في موادها، فلا يمكن أن نجد علمانية ضمنية أو عفوية، ولا بد أن يعبر القانون بطريقة أو بأخرى من خلال نصوص مجمعة أو متناثرة عن مبدأ عرضية شكل الاعتقاد بذاته، ولا بد أن يقول مرة واحدة أو مرات متعددة إن المدنية السياسية لا تحتاج لتشكيلها أو تفعيلها إلى أساس ديني مستند إلى شكل الاعتقاد»[19]

---

[17] – كنسلر، كاترين، ما العلمانية؟ ، ترجمة محمد الزناتي وجيوم ديغو، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2017،ص25.

[18] – سروش، عبد الكريم، العقل والحرية، ترجمة أحمد القبانجي، منشورات الجمل، بيروت – بغداد 2009،ص34.

[19] – كنسلر، كاترين، ما العلمانية، ترجمة محمد الزناني و جيوم ديغو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017،ص31.

و تساعد العلمانية على خلق مناخات تهيئ فرصاً كبيرة ومهمة لتحسين التفكير، وتجويده، وتدفع باتجاه إنجازات حضارية ترقى بالواقع وبالإنسان، والعلمانية عندما تستوفي شروط صحتها تساعد على التحرر من الأوهام، والخرافات، وتخلق الكثير من الفرص، والأدوات التي تحسن قدرتنا على الإنجاز، وعلى التميز بين الخطأ والصواب، وعلى التعامل مع تعيناتهما في الواقع على نحو إبداعي وخلاق.

والعلمانية المستوفية لشروط الصحة والسلامة تقود إلى تنشيط، وأنسنة العلاقات بين الفكر والواقع، وبين فكر الأنا، وفكر الآخر المختلف؛ ولهذا التنشيط ثمار، ونتائج تغني وتساعد الإنسان على مضاعفة منتجاته المختلفة وعلى تحسين شروط حياته وعلى تجويد الحضارة الإنسانية بوصفها كلاً مرتبطاً بمقدماته ومشروطاً بتوفر شروط ضمان جودته.

الاستنتاجات والتوصيات:

للعلمانية علاقة بالتقدم فالتقدم الإنساني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلمانية، والعلمانية مظهر من مظاهر التقدم وسبب من أسبابه في آن معاً؛ ولو أجرينا مقارنة بين مستويات التقدم والتحضر في دول وأماكن مختلفة من العالم لرأينا أنه كلما تحسن مستوى العلمانية زاد التقدم، وأن التقدم المستمر صفة للمجتمعات التي ترسخت فيها العلمانية بأشكالها الصحيحة، أما الدول والمجتمعات التي تحكم بأنظمة ثيوقراطية أو تغيب عنها العلمانية بأشكالها الصحيحة فهي دول متخلفة وتخلفها معند حتى تنخرط في مسار العلمانية وحتى تعتمدها صيغة أساسية لإدارة شؤونها.

لقد ارتبط التقدم في تاريخ أوربا وفي تاريخ الإنسانية بتراجع سلطة ونفوذ رجال الدين، وبتراجع قدرة الساسة على توظيف الدين في السياسة، فعندما يتراجع نفوذ رجال الدين، وتتراجع فرص توظيف الدين في السياسة تفتح آفاق رحبة أمام طاقات وإمكانات العقول وأمام الإبداعات التي تبني الحضارات وترتقي بها.

إن ائتلاف العلمانية والديمقراطية واعتمادهما والربط بينهما على نحو صحيح في إدارة وقيادة المجتمعات هو الذي يوفر شروط صحة وفعالية العلمانية، وهو الذي يخلق مناخات تساعد على اكتشاف ممكنات الواقع، واكتشاف ترابطاتها، ومتعلقاتها، ويهيئ السبل لاستثمارها، وللتعامل معها على نحو يرفع الإنسان، ويغني الإنسانية.

والعلمانية تعني ضمن ما تعني وقوف الدولة على الحياد إزاء كل الأديان والطوائف، وفي هذا احترام لحرية الأفراد في الاعتقاد، واحترام لخياراتهم؛ وعندما تقف الدولة الحديثة على الحياد من مختلف الأديان والطوائف وتدعم موقفها بما تستند إليه من شرعية شعبية فإنها تقوض مساعي بعض الفرق والطوائف والأديان لإلغاء المختلفين واضطهادهم؛ فتحد من التعصب وتمنع الاضطهاد، وتكفل لجميع الأفراد حرية الاعتقاد وحرية تغيير الاعتقاد؛ فتوفر الكثير من الطاقات التي كانت تستنزف في الاحتراب بين المختلفين لتوظف في مشاريع تنموية تنعكس إيجابياً على جميع أفراد المجتمع.

والعلمانية بشكلها الصحيح تهدف إلى نزع القداسة عما ليس مقدساً في مسعى لإكبار الإنسان، وتحسين ظروفه، وفي مسعى للدفاع عن الحقائق، ووضع حد لسيطرة أموات البشر على الأحياء منهم.

إن العلمانية بوصفها قيمة حضارية حداثية توصي بجعل التدين شأناً شخصياً مؤسساً على الإرادة الحرة العاقلة، وفي هذا تقدير كبير للأفراد واحترام لخياراتهم الحرة وفيه دفاع عن كرامتهم وإنسانيتهم، ولا تقتصر أهمية العلمانية على كونها تقدم حلاً ناجعاً لمشكلة تعدد الإثنيات والطوائف، لكننا نرى أن تطبيق العلمانية تطبيقاً صحيحاً على نحو يربطها ربطاً صحيحاً بالديمقراطية يشكل منطلقاً أساسياً لإنتاج أفضل الأفكار التي تتعامل تعاملاً ناجحاً مع مختلف مشكلات المجتمع.

فالعلمانية المتماهية مع الديمقراطية بما توفره من مناخات وبما تؤسس له من نضج ونزاهة وموضوعية تلعب دوراً مهماً في ترسيخ وتعزيز القراءات والرؤى التاريخية والعقلانية للواقع وللتراث وللأفكار والمفاهيم السائدة والمتداولة، وتهيء أفضل السبل لتعزيز تحرير العقل وتحرير الإنسان من الأوهام الفكرية، ومن أخطار التعصب والتطرف؛ وهي توفر لمريديها ومعتنقيها فرصاً أفضل لمواجهة العالم ولمواجهة التاريخ بأسلحة فكرية أكثر نجاعة وأكثر قدرة على استخلاص ما يرقى بالإنسان وما يعزز إنسانيته.

والعلمانية المتماهية مع الديمقراطية تساعد بما تتيح نموه من فكر نقدي على تعميق الوعي الفردي والجماعي، وتساعد فهم الأفكار والأحداث والمواقف في حركيتها وفي سياقاتها وترابطاتها الزمانية والمكانية؛ إنها تساعد على تخصيب الفكر وعلى خلق عوالم فكرية جديدة تفسح في المجال أمام نمو معايير أكثر موضوعية وأكثر عقلانية في التوجيه والتقويم تواجه الجمود، وتوفر فرصاً لإعادة قراءة ما أُسيء فهمه واعتلت قراءته.

هناك قراءات متصلبة للدين تجمد الفكر وتعيق التطور، والعلمانية المتماهية مع الديمقراطية تحسن التعامل مع هذه القراءات، وتحسن نقدها واستبدالها بالأفكار والرؤى والقراءات الأكثر صحة والأكثر قدرة على وضع الأمور في أماكنها وسياقاتها الصحيحة؛ فانطلاقاً من العلمانية المتماهية مع الديمقراطية وبالاستناد إليها تبتكر أفكار جديدة وطرائق جديدة للتفكير والتعبير، وللعمل والتنظيم والإدارة.

ويفترض في القوانين في ظل الدولة العلمانية أن تحمي مواطنيها وأن تجنبهم مخاطر الاستثمار في الدين ومخاطر توظيفه في السياسية «فالدين الذي يعكس بشكل أو بآخر تعلق الإنسان واعتماده على قوة خارج ذاته»[20] يمكن أن يوظف لاستعباد الإنسان ولسلبه ما يمكنه من فهم ذاته واستثمار طاقاته استثماراً صحيحاً.

وتلعب العلمانية التي توفر فرصاً كبيرة ومهمة لنمو وارتقاء التفكير النقدي دوراً مهماً في تطوير العلوم والمعارف وفي الحد من إنتاج وترويج الخرافات وأنماط التفكير المعتل، بينما تشكل طموحات وممارسات الفئات التي تسعى لاستثمار الدين ولتوظيفه لخدمة أغراضها السياسية في الوصول إلى السلطة والإمساك بها أو في الحفاظ على السلطة لمن أمسك بها خطراً على الهويات الوطنية وعلى أمن واستقرار المجتمعات؛ فطالما دفع استخدام الدين في السياسة إلى صراعات تشكل عائقاً أمام نهوض المجتمعات وتقدمها، وهناك الكثير من أشكال الأزمات السيكولوجية وعقد النقص التي بفرزها وينميها غياب العلمانية.

إن علمي النفس والاجتماع اللذين يعتبرا مكسباً إنسانياً وأساسياً وشرطاً ضرورياً لفهم وحل الكثير من المشكلات التي تقهر الإنسان، وتعيق التنمية هما علمان حديثان برزا إلى الوجود في مناخات علمانية، ولم يكن من الممكن أن يتطورا إلا في مناخات علمانية تساعد على النظر إلى الإنسان نظرة طبيعية بعيدة عن رؤية دينية دغمائية مغلقة.

وقد أسهم علما النفس والاجتماع –وإن بشكل غير مباشر– في التأسيس لنجاحات علمية في العلوم الأخرى عبر المساعدة في توفير الشروط السيكولوجية والسوسيولوجية لتلك النجاحات.

إن القوانين والدساتير التي توضع في ظل العلمانية هي قوانين ودساتير قابلة للنقد والتطوير وإعادة البناء وفقاً لآليات ديمقراطية علمانية عندما تظهر المستجدات التاريخية خللاً فيها لأنها قوانين بشرية غير مقدسة.

فالتشريع في الدولة العلمانية المستوفية لشروط الصحة هو تشريع محايد حيث «لا تشترك الطوائف سواء كانت دينية أم غير دينية في تشريع القوانين، ويجب أن يكون اصدار القوانين من خلال ممثلي المواطنين كأفراد وليس كطوائف»[21].

[20]- A.R Radcliffe, «Religion in Society» in : Louis Schneider, ed, Religion, Culture and Society. A reader In the Sociology of Religion, New York Wiley, 1964, p66.

ولأن الأنظمة العلمانية تستند إلى معارف علمية وقيم نسبية فإنها تتصف بالقوة والمرونة وبقابلية التجدد والتجديد بعكس الأنظمة غير العلمانية التي بسبب استنادها إلى دغمائيات دينية وقيم مطلقة تتعثر وتفتقر إلى القدرة على التجدد والتجديد.

فالتمكين للعلمانية والديمقراطية داخل الدولة والمجتمع يذلل الكثير من العقبات، ويمكّن من مواجهة الكثير من التحديات والمشكلات الداخلية والخارجية بنجاح وتميز يصعب تحقيقهما في حال غيابهما.

وغياب العلمانية عن المجتمعات الإنسانية يخلق الكثير من الأزمات المركبة التي لا يمكن أن تحل إلا بوجودها وبترسخها في المجتمع بشكلها الصحيح أي بانطلاقها من احترام إنسانية وكرامة الإنسان وبتآزرها مع الديمقراطية.

إن خيرات العلمانية ومنافعها ليست لفريق أو مذهب دون أخر، بل هي خيرات ومنافع تفيض على كل أبناء الدولة والمجتمع دون تمييز بسبب الدين أو الرأي أو الانتماء، وحتى المعادون للعلمانية داخل الدولة العلمانية سينتفعون بخيراتها وبالإنجازات المهمة التي تتحقق للإنسان في ظلها وانطلاقاً مما توفره من مناخات خصبة وملائمة للإبداع الفكري والإنتاج المادي.

وتحول العلمانية دون فرض العقائد على الأفراد والجماعات، وهي تقصي المخاطر التي تترتب على فعل كهذا لأن إملاء العقائد والأديان وفرضها قسراً داخل المجتمعات يؤسس لخلق نفاق ورياء وردود أفعال سلبية وربما تدميرية على أمن واستقرار المجتمعات وعلى التنمية فيها، ومن مزايا النظام العلماني الصحيح أنه يقرب المسافات بين المختلفين ويحل النزاعات والصراعات لصالح قيم عليا مشتركة، لصالح كرامة وإنسانية الإنسان، ويوفر للإنسان بوصفه إنساناً ، ولمتطلبات التنمية الشاملة ما لا يمكن أن يتوفر في أي نظام سياسي يقوم على توظيف الدين في السياسة.

لقد حررت العلمانية العقل من كثير من الأوهام، ونزعت القداسة عما ليس مقدساً وقتلت الكثير من فرص وإمكانات توظيف الدين في السياسة لخدمة مصالح إيديولوجية ضيقة –تحت شعارات القداسة– على حساب كرامة وإنسانية الإنسان، وقد أثبتت العلمانية نفعها الكبير وجدواها في المجتمعات التي طبقت فيها بالتآزر مع الديمقراطية حيث وفرت قاعدة للتنمية الشاملة والنهوض الحضاري.

خاتمة:

عندما تتجذر القيم العلمانية في ثقافة المجتمع وفي قوانينه فإنها تتحول إلى سلطة تتدخل في رسم ملامح السلطة السياسية التنفيذية والتشريعية والشعبية والمؤسسية(سلطة المؤسسات المختلفة داخل المجتمع)، ويفترض في هذه السلطة أن تساعد في تشكيل حاضنة مناسبة لنشاطات وممارسات أصحاب الانتماءات الدينية المختلفة، وأن تقف على مسافة واحدة من جميع المذاهب والأديان ومن مريديها، وألا تسمح بتمدد وطغيان بعضها على حساب بعضها الآخر.

والمناخات الفكرية التي تخلقها العلمانية المتماهية مع الديمقراطية تهيأ فرصاً ثمينة لتحطيم أصنام العقل ولترسيخ أسس التفكير النقدي الذي يحسن قراءة وتقدير الوقائع والمتغيرات ، ويحسن وضع الأمور في أنصبتها الصحيحة.

إن المناخات الفكرية التي تخلقها وتوفرها العلمانية تحفز التفكير وتحمي حرية التعبير وحق الاختلاف، وفي هذه المناخات لا نجد المناورات والمزايدات الدينية من النوع الذي ينطوي على طموحات سياسية، ومن النوع الذي ينطوي على مساع لاستغلال الآخر واستعباده ؛ لأنها لا تجد في المناخات العلمانية فرصاً مناسبة لبروزها وتحقيق أهدافها.

[21] – **كنسلر، كاترين، ما العلمانية؟ ، ترجمة محمد الزناتي وجيوم ديغو، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2017،ص21.**

المراجع

- أركون ، محمد، العلمنة والدين – الإسلام المسيحية الغرب ، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، طبعة ثالثة، 2006.
- Arkon, Mohamed, Secularism and Religion-- Islam and Christianity in the West. Translated by Hashem Saleh. Alsaki House, Beirut. Third edition, 2006.
- انجلز، فريدريك، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة أحمد عز العرب، دار الطباعة الحديثة،1957.
- Angeles, Fredrick, Origin of Family, Private Property and the State. Translated by Ahmad Izzol Arab, Modern Publication House, 1957.
- ديورانت، ول وايريل، قصة الحضارة الجزء الثاني من المجلد السابع، ترجمة فؤاد أندراوس، دار الجيل، بيروت لبنان، 1988.
- Diorant, Wall and Irel, Story of Civilization, Part II, Volume VII. Translated by Fu'ad Andraws. Ahjeel House. Beirut, Lebanon, 1988.
- ديوي، جون، الحرية والثقافة، ترجمة أمين مرسي قنديل، مطبعة التحرير، مصر، د.ت.
- Doy, John, Freedom and Culture. Translated by Ameen Mursi Kandeel. Tahrir Press. Egypt, D.T.
- دي بوفوار، سيمون، الجنس الأخر، ترجمة ندى حداد، الأهلية، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان،2008.
- De Bouvar, Simon. The Other Sex. Translated by Nada Haddad. Al-Ahliyeh, Jordan-Amman, 2008.
- سروش، عبد الكريم، العقل والحرية، ترجمة أحمد القبانجي، منشورات الجمل، بيروت – بغداد 2009.
- Sroosh, Abul Kareem. Mind and Freedom. Translated by Ahmad Alkabanji. Aljamal Publications, Beirut – Baghdad, 2009.
- ضاهر، عادل، الأسس الفلسفية للعلمانية، دار الساقي، الطبعة الثانية، بيروت لبنان،1998.
- Daher, Adel. Philosophical Foundations of Secularism. Alsaki House, Second edition, Beirut, Lebanon, 1998.
- كانط، ايمانويل، الدين في حدود مجرد العقل، ترجمة فتحي المسكيني، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012.
- Kant, Imanwel. Religion within the Boundaries of mere Mind. Transaletd by Fathi Almaksini. Jadawel Publication and Distribution, Beirut, Lebanon, 2012.
- كنسلر، كاترين، ما العلمانية؟ ، ترجمة محمد الزناتي وجيوم ديغو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017.
- Kinslar, Katherine. What is Secularism? Translated by Mohamed Alzinati and Jeyom Digo, National Centre for Translation, Cairo, 2017.
- لوك، جون، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1997.
- Louk, John. A Message in Forgiveness. Translated by Mona Abu Sinna, High Council of Culture, Egypt, 1997.
- هارشير، غي، العلمانية، ترجمة رشا صباغ، دار المدى، دمشق، 2005.
- Harsher, Ghai. Secularism. Translated by Rasha Sabbagh. Almada House, Damascus, 2005.
- وهبة، مراد، الأصولية والعلمانية، دار الثقافة، القاهرة،1995.
- Wahbeh Morad. Fundamentalism and Secularism. House of Culture, Cairo, 1955.